

متطلبات إقامة التنسيق الضريبي كآلية لجذب الاستثمار الاجنبي دراسة حالة دول المغرب العربي

Requirements for establishing tax coordination as a mechanism to attract foreign investment Case study of the Arab Maghreb countries

د. براج محمد¹، د.بن قيدة مروان²

¹أستاذ محاضر "أ"، جامعة يحي فارس –المدية- الجزائر ، [berrabahmohammed@univ-](mailto:berrabahmohammed@univ-medea.dz)

medea.dz

²أستاذ محاضر "أ"، جامعة يحي فارس –المدية- الجزائر ، [benkkiddamarouane@univ-](mailto:benkkiddamarouane@univ-medea.dz)

medea.dz

تاريخ النشر: 1.9.2022

تاريخ القبول: 13.6.2022

تاريخ الاستلام: 9.4.2022

ملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة متطلبات اقامة التنسيق الضريبي كآلية لجذب وتنمية الاستثمارات الأجنبية بدول المغرب العربي، باعتبار انتأسيس تكامل اقتصادي اقليمي يضمن جذب وتنمية الاستثمارات الضرورية وإنعاش المبادلات التجارية البينية، مرتبط أساسا بإقامة تنسيق ضريبي للدول الأعضاء.

وخلصت الدراسة الى ان متطلبات اقامة تنسيق ضريبي لدول منطقة المغرب العربي، تتمثل اساسا في اقامة سوق اقليمية مشتركة، فضلا عن اتحاد جمركي مغاربي بين الدول الاعضاء في اطار التكامل الاقتصادي المغاربي.

الكلمات المفتاحية: التنسيق الضريبي، الاستثمار الأجنبي، دول المغرب العربي.

تصنيف JEL : H2 ، F21.

Abstract:

This research aims to study the requirements for establishing tax coordination as a mechanism to attract and develop foreign investments in the countries of the Maghreb, considering that the establishment of regional economic integration ensures the attraction and development of necessary investments and the revival of inter-trade exchanges, is essentially linked to the establishment of tax coordination for member states.

The study concluded that the requirements for establishing tax coordination for the countries of the Maghreb region are mainly the establishment of a common regional market, as well as a Maghreb customs union among the member states within the framework of Maghreb economic integration.

Keywords: Tax coordination, attracting investment, Maghreb countries.

Jel Classification Codes: H2 ، F21.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: benkkidda.eco@mail.com

1. مقدمة:

تظهر أهمية التعاون الدولي الضريبي في التنسيق الضريبي الذي يُعتبر إحدى الأدوات الرئيسية في جذب وتنمية الاستثمارات البينية والأجنبية، باعتبار أنه لم يعد ممكناً تنفيذ سياسات ونظم ضريبية داخل حدود دولة ما بمعزل عن الدول الأخرى، والتي قد ترتبط فيما بينها بعلاقات اقتصادية وتجارية سواء في إطار تجمعات إقليمية أو كدول شريكة تجارية رئيسية، لهذا بقدر ما يكون التنسيق الضريبي محكماً ومتيناً بقدر ما تكون الانعكاسات إيجابية لتفعيل مقدرة الدول الأعضاء على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية الضرورية لها، وذلك من خلال التقليل من أهمية السياسات الجبائية المستقلة التي تقوم بها كل دولة بإرادتها المنفردة ووفق مصالحها الذاتية، لتحل محلها ما يُعرف بالسياسات الجبائية المشتركة بين الدول الأعضاء لتخفيف الضغط المفروض على هذه الدول، والمتمثل في تخفيض أسعار الضريبة لجذب الاستثمار إليها، فضلاً عما توفره هذه السياسة من تفعيل لقدرة الإدارات الضريبية على تحصيل الضريبة ومكافحة التهرب الضريبي الدولي، وتقليل الازدواج الضريبي الذي يمكن أن يتعرض إليه المستثمر الأجنبي بين دول الأعضاء.

وبالنظر إلى الدول المغربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) والتي تعتبر بمثابة تجمع إقليمي عربي، والتي تنطوي هذه الدول في أغلبها في عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، فضلاً عن معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، حيث أن هذه الاتحادية تهدف أساساً إلى جذب وتنمية الاستثمارات الأجنبية والبينية لهذه الدول في إطار التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

وعليه، فإن هذا البحث يناقش موضوع متطلبات إقامة التنسيق الضريبي في دول المغرب العربي، والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المتطلبات في تنمية الاستثمارات في هذه الدول سواء الأجنبية أو البينية منها في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي لهذه الدول.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق، فإن إشكالية البحث يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ماهي متطلبات إقامة تنسيق ضريبي لجذب الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي في إطار ترتيبات التكامل الاقتصادي الإقليمي؟

وللإلمام بجوانب الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح جملة من الأسئلة الفرعية، والتي يمكن تبينها كما يلي:

- ما هو واقع الاستثمار في منطقة دول المغرب العربي؟
- وهل المؤشرات الاقتصادية في هذه الدول مناسبة لجذب وتنمية الاستثمارات الأجنبية، والاستثمارات البينية؟
- ماهي الدوافع القانونية والاقتصادية لإقامة تنسيق ضريبي لجذب وتنمية الاستثمار في إطار التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي؟
- ماهي متطلبات إقامة تنسيق ضريبي في إطار ترتيبات إنشاء سوق إقليمية مشتركة، وتأسيس اتحاد جمركي لدول المغرب العربي؟

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات والتي تكمن فيما يلي:

- يعتبر حجم الاستثمارات في دول المغرب العربي ضئيلا ودون المستوى المطلوب لتنمية اقتصادياتها في إطار التكامل الاقتصادي الاقليمي؛
- تعتبر الدوافع القانونية والاقتصادية لإقامة التنسيق الضريبي من أنجع الأدوات المستعملة على مستوى التكتلات الإقليمية من أجل جذب وتنمية الاستثمارات وتفعيل التجارة البينية فيما بين الدول المغربية؛
- يتطلب تحقيق تنسيق ضريبي في ظلّ اختلاف الأنظمة الضريبية بين دول المغرب العربي انشاء سوق اقليمية مشتركة، فضلا عن تأسيس اتحاد جمركي في اطار التكامل الاقتصادي الاقليمي.

أهداف البحث:

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها بالآتي :
- تحليل الواقع الاستثماري لدول المغرب العربي، سواء من حيث الحجم أو المناخ الاستثماريين باعتبارهما أداة لتحقيق التكامل الاقليمي؛
 - محاولة الوقوف على الدوافع المتعلقة بإقامة التنسيق الضريبي كآلية جذب وتنمية الاستثمار في دول المغرب العربي؛
 - معرفة المتطلبات الفعلية لتجسيد دور التنسيق الضريبي في تنمية حجم الاستثمارات، والمتمثلة مبدئيا في انشاء سوق اقليمية مشتركة، وكذا اتحاد جمركي بين دول المغرب العربي.

منهجية البحث:

فيمحاولة للإجابة علالإشكالية المطروحة فيالبحث، واختبار الفرضيات، سوف نعتمد في بحثنا هذا علمنمنهج الوصف والتحليل بدءا باستعراض واقع الاستثمار من خلال عرض اهم المؤشرات الاقتصادية في دول المغرب العربي، مرورا بتشخيص دوافع اقامة تنسيق ضريبي ودورها في جذب وتنمية الاستثمار الاجنبي في الدول المغربية، وصولا في الاخير الى معرفة متطلبات اقامة تنسيق ضريبي والمتمثلة اساسا في انشاء سوق اقليمية مشتركة لدول المغرب العربي.

- وللمزيد من التشخيص في مجريات البحث، استعنا في دراستنا بالأدوات التالية:
- القوانين والتشريعات المتعلقة باتحاد المغرب العربي كهيئة إقليمية، إلى جانب تلك الخاصة بالمجالات الاقتصادية والضريبية لدول المغرب العربي؛
 - التقارير والدراسات والإحصائيات المتعلقة بالمناخ الاستثماري والضريبي في الدولالمغربية، بغية تحديد مدى مساهمة التنسيق الضريبي في جذب الاستثمار الاجنبي في دول المغرب العربي.

محاور البحث:

من اجل انجاز هذه البحث، ارتأينا ان نقدم دراسة اشكالية البحث في ثلاث (03)

محاور :

اولا _ المؤشرات الاقتصادية المشتركة لدول المغرب العربي في اطار ترتيبات التنسيق الضريبي؛

ثانياً_ الدوافع القانونية والاقتصادية لإقامة تنسيق ضريبي لجذب الاستثمار الاجنبي في دول المغرب العربي؛

ثالثاً_ متطلبات إقامة تنسيق ضريبي لدول منطقة المغرب العربي.

2. المؤشرات الاقتصادية المشتركة لدول المغرب العربي في اطار ترتيبات التنسيق الضريبي.

قبل الخوض في المؤشرات الاقتصادية المشتركة لدول المغرب العربي في اطار التنسيق الضريبي بينها، لابد من الإشارة مبدئياً الى ماهية هذا التنسيق.

1.2. ماهية التنسيق الضريبي ومجالات تطبيقه:

من اجل الإلمام بماهية التنسيق الضريبي سنتكلم عن مفهومه، أهدافه، فضلا عن

المجالات الضريبية لتطبيقه.

1.1.2 مفهوم التنسيق الضريبي: يمثل التنسيق الضريبي مجموعة من القواعد والاتفاقيات والتعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول فيما بينهم أو بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين حول شروط المعاملة الضريبية والحوافز الضريبية التي تمنح للدول ومستثمري أطراف الاتفاقية خلال فترة محددة قابلة للتجديد، وتهدف تلك الاتفاقيات أساسا إلى تنمية الاستثمارات المشتركة والتجارة البينية لصالح الأطراف المعنية(رمضان، 2002، صفحة 15).

كما يُعرف أيضا على انه مجموعة الاجراءات لتي

تهدف إلى تخليص الضرائب من آثارها غير الملائمة لتنمية العلاقات الاقتصادية

والمالية الدولية، ومحاولة خلق ظروف مشابهة لتلك التي توجد في اقتصاد موحد تسودها المنافسة وتتمتع فيها الس

لع، والأفراد بحرية الانتقال، مما يساعد على تحقيق تخصيصا أمثل للموارد (البطريق، 1998، صفحة 233).

من التعريفين السابقين، نستنتج أن التنسيق الضريبي يتضمن ما يلي:

- يهدف إلى تنسيق الضرائب بين الدول لتساوي الأعباء الضريبية بين الدول الأعضاء، وعل تحقيق

العدالة الضريبية بين المكافئين وتجنب الازدواج الضريبي؛

- إزالة كافة الحواجز والعقبات الاستثمارية التي يمكن أن تنتجها المنافسة الضريبية بين الدول.

من خلال ما تقدم نقول أن مفهوم التنسيق الضريبي في نطاق موضوع الدراسة

يتضمن ما يلي:

التنسيق الضريبي يعني توحيد قواعد تطبيق الأنظمة الضريبية لتكون متلائمة مع الأهداف الاقتصادية، والمتمثلة أساسا في جذب وتنمية الاستثمار للدول الأعضاء في نفس اللجنة، أو التجمع الإقليمي خلال فترة زمنية محددة، حيث تراعى حالة التوافق الضريبي بواسطة هيكل إدارية مشتركة تُشرع لعملية التنسيق الضريبي.

2.1.2 أهداف التنسيق الضريبي: يهدف التنسيق الضريبي إلى

تشجيع الاستثمارات المشتركة وتنميتها، كما أن أهداف التنسيق الضريبي تختلف وفقا للزمني

في المدا القصير أو المدا البعيد من جهة، ومستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول من جهة أخرى (النجار،

2000، صفحة 90)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 1: أهداف التنسيق الضريبي.

في المدى القصير	في المدى البعيد
1-جذب أكبر قدر من الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة؛	1-التوجه نحو التكامل الاقتصادي؛
2-تقديم تسهيلات تنويعية لعملية استثمار أكبر أسواق المال؛	2-التنسيق في السياسات المالية والنقدية؛
3-الحصول على حصة من حجم الأموال المتاحة للاستثمار الدولي؛	3-زيادة حجم التجارة البينية؛
4-توفير قاعدة لبناء أسواق المال والبورصات المحلية؛	4-زيادة حجم الاستثمار المشترك؛
5-توفير فرص لمنافسة معادلات الصناعة الكبرى؛	5-القضاء على التضخم؛
6-تحقيق تكامل اقتصادي في شكل مشروعات مشتركة جديدة؛	6-تخفيض أسعار المنتجات بما يسمح بالتصدير الدولي؛
7-تشجيع وتوطين أسواق المال المحلي؛	7-جذب مزيد من الاستثمارات؛
8-الاستفادة من نماذج إقليمية من الدول الأعضاء في التنسيق؛	8-استقرار مناخ الاستثمار؛
9-تشجيع التجارة البينية؛	9-تحسين العائد على الاستثمار؛
10-تحسين مناخ الاستثمار؛	10-توظيف أموال الإنتاج المحلي؛
11-تشجيع مناطق التجارة الحرة.	11-تحقيق مزيد من الإنتاج الكبير؛
	12-جذب تكنولوجيا متقدمة؛
	13-الاستخدام الأمثل للموارد؛
	14-زيادة حجم الانتماء لدول القضاء على البطالة.

المصدر: فريد النجار (2000)، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص: 90.

3.1.2. المجالات الضريبية لتطبيق التنسيق الضريبي: سنتطرق في هذا الإطار للمجالات الضريبية التي يمكن تركيز جهود التنسيق الضريبي عليها، والمتمثلة أساساً في التعريفة الجمركية عند الاستيراد، والضرائب المحلية غير المباشرة التي يتم في إطارها تنسيقاً أصنافاً للضرائب الواسعة من الرسوم والتعريفات المباشرة على البضائع والخدمات المستوردة من الدول الأعضاء في الاتحاد القديم بالتعاون والضريبة بيفيمر احل متقدمة من التعاون الإقليمي بالضرائب المباشرة كضريبة الدخل.

أ- التنسيق في المجال الجمركية: يهدف التنسيق الضريبي في المجال الجمركية إلى تحقيق التكامل في السوق الجمركية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع المتداولة بين الدول الأعضاء في المنطقة التجارية الحرة، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة التنافسية في السوق الجمركية. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنطقة التجارية الحرة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار المشترك بين الدول الأعضاء في المنطقة التجارية الحرة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار المشترك بين الدول الأعضاء في المنطقة التجارية الحرة.

ب- التنسيق في المجال الضريبي المحلي: يهدف التنسيق الضريبي في المجال الضريبي المحلي إلى تحقيق التكامل في السوق الضريبية من خلال إلغاء الضرائب المحلية على البضائع المتداولة بين الدول الأعضاء في المنطقة التجارية الحرة، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة التنافسية في السوق الضريبية. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنطقة التجارية الحرة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار المشترك بين الدول الأعضاء في المنطقة التجارية الحرة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار المشترك بين الدول الأعضاء في المنطقة التجارية الحرة.

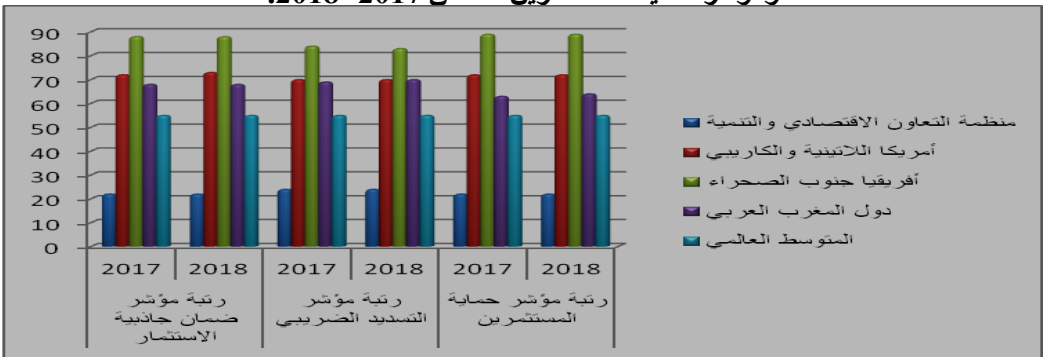
في مجال وتنسيق فرض الضرائب على الاستهلاك انتشار العمل بضريبة القيمة المضافة على مستوى دول العالم (عزوز ، 2014 ، صفحة 233).

ج- التنسيق في مجال الضرائب على الدخل: من أهم المبادئ الأساسية التي تركز عليها التنسيق الضريبي الدولي للضرائب على الدخل، مبدأ عدم التمييز بين كل من معدل الضريبة المفروضة على أرباح المستثمرين المقيمين والمستثمرين غير المقيمين، وتعتمد الدول لحل مشكلة ازواجية الضريبة على الدخل من أساليب مختلفة كإبرام اتفاقيات ثنائية لمنع ازواجية هذه الضرائب، وبمقتضى هذه الاتفاقيات تقوم الدول بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في صور تبادل إعفاءات ضريبية أو توحيدها نسب الضريبة على الدخل في البلد المصدر والمضيف لأرباح المال، أو الاتفاقيات حسب موحدة للضرائب المحتسبة (Faria, 1994, p. 05).

2.2 المؤشرات الاقتصادية المشتركة لدول المغرب العربي: في هذا الإطار سوف نحاول التكلم حول مقدار التغيرات في المؤشرات الاقتصادية المشتركة لدول المغرب العربي، باعتبار أن التغير في هذه المؤشرات بالارتفاع أو الانخفاض سيؤثر على تحقيق التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، حيث سنختصر الدراسة على مؤشرات مناخ الاستثمار لهذه الدول، لاسيما تدفقات الاستثمار الأجنبي وكذا المؤشرات المتعلقة بضمان جاذبية المستثمرين، التسديد الضريبي، وحماية المستثمرين، فضلا عن أهم المؤشرات الاقتصادية الأساسية المرتبطة بها دول المغرب العربي، والمتعلقة أساسا بمؤشرات الناتج الإجمالي الحقيقي، وكذا مؤشر الموازنة العامة للدول المغاربية.

1.2.2 مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي: إذا ما قورنر صيدا الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجموعة اقتصادات الدول المتقدمة، وبلدان المغرب العربي، نلاحظ أن هذه الأخيرة سجلت نموا ثابتا للفترة (2010-2016) بمقدار 500 مليار سنويا، على خلاف الدول المتقدمة التي سجلت تراجعا في تدفق الاستثمار بسبب تأثرهم بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وكذا الأزمة النفطية لسنة 2014 (UNCTAD, 2017). كما أشار تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2016 إلى أن بلدان المنطقة المغاربية أضحت من أنشط مناطق العالم من حيث الإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال (البنك الدولي، 2016) وهذا ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

الشكل 1: منحى بياني يبين رتبة أداء الدول لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مؤشر التسديد الضريبي، ومؤشر حماية المستثمرين، لسنتي 2017-2018.



يتضح من الشكل (1)، أن بلدان منطقة المغرب العربي لم تحتل مراكز متقدمة على صعيد مؤشري ضمان جاذبية الاستثمار، التيسيد الضريبي، وكذا مؤشر حماية المستثمرين بالمقارنة مع بقية دول المناطق الاخرى لسنة (2017- 2018)، مما يدل على ضعف قدرة هذه البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لهذا يجب دول المغرب العربي استكمال الإصلاحات المحفزة لمزاولة الأعمال والاستثمار، ولا سيما الإسراع في إزالة العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تزيد من تكلفة مزاولة الأعمال، فضلاً عن استكمال الإصلاحات التشريعية الضريبية، حيث أن التشريع غير المتلائم مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة تعيق الحد كبير إمكانية إنشاء المشاريع الاستثمارية وتقديم التسهيلات لها، مما يصعب من تأسيس تنسيق ضريبي فضلاً عن التكامل الاقتصادي لهذه الدول.

2.2.2 مؤشر النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول المغرب العربي: تتباين مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول المغرب العربي مقارنة مع دول المناطق الأخرى، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 2: تطور معدلات النمو السنوي للنتائج المحلي الحقيقي الإجمالي في العالم، ودول المغرب العربي للفترة (2015- 2018).

السنوات	2015	2016	2017	2018
دول العالم	2,3	2,4	2,6	2,4
الاقتصاديات المتقدمة	1,0	1,7	1,9	1,8
البلدان العربية	2.8	1.5	3.3	3.2
دول المغرب العربي	1.4	5.2	4.4	4.0

المصدر: استناداً إلى: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتصادات، متوفر على الموقع: <http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/>، تاريخ التحميل: 2019/10/05.

حسب الجدول أعلاه، شهد الاقتصاد العالمي نمط نمو ثابت خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.4% في الفترة (2015_2018)، كما سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية تراجعاً من 2.8% لسنة 2015 إلى 3.2% لسنة 2018، وبالمقابل كانت دول المغرب العربي في عكس اتجاه الدول العربية حيث تزايد أداء الناتج المحلي الإجمالي لها من 1.4% في سنة 2015 إلى 4% في سنة 2018، مما يدل على ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول المغرب العربي مقارنة مع بقية دول المجموعات الأخرى، ويعود هذا النمو المتواضع بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط ابتداءً من سنة 2015، وانعكاسه إجمالاً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول المغرب العربي (الأمم المتحدة، 2017)، وهذا ما يوضحه بالتفصيل الشكل التالي لدول منطقة المغرب العربي:

الجدول 3: تطور معدلات النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول المغرب العربي للفترة (2015-2018)

السنوات	5201	6201	7201	8201
الجزائر	3.7	3.3	1.6	2.7
المغرب	4.5	1.1	4.1	3.2

تونس	1.2	1.0	2.3	2.4
ليبيا	-22.0	-5.2	26.7	17.2
بلدان المغرب العربي	1.4	5.2	4.4	4.0

المصدر: استنادا إلى: بوابة المعلومات الإحصائية المتوفرة على الموقعين:

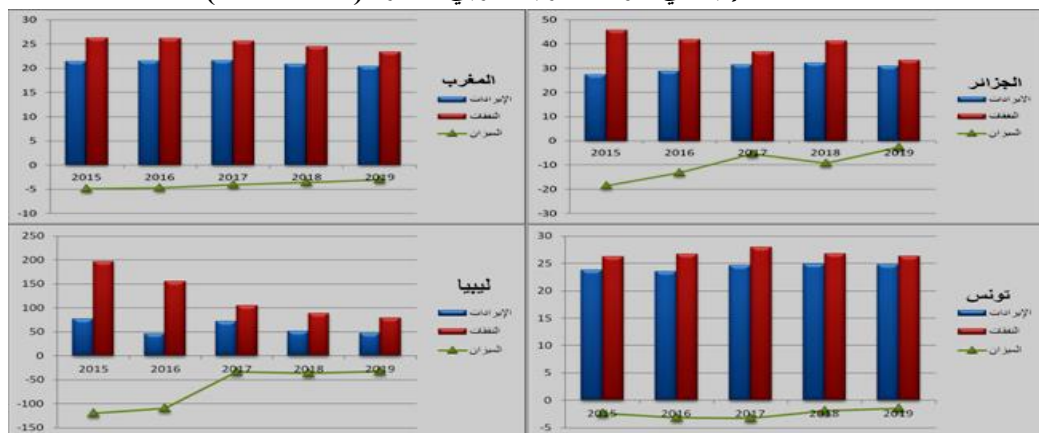
- United Nations Department of Economic and Social Affairs, World Economic Situation and Prospects 2018 (New York, 2018), Site: https://www.un.org/development/desa/dpad/wpcontent/uploads/sites/45/publication/WESP2018_Full_Web-1.pdf, consulte le: 15/10/2019, p: 155.

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متوفر على الموقع: <http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/> 2019/10/05

يتبين من خلال الجدول (4) اعلاه، ان متوسط النمو بلغ في بلدان المغرب العربي 4% لسنة 2018 بزيادة كبيرة مقارنة بنسبة 1.4% لسنة 2015، وهذا راجع إلى زيادة النمو في ليبيا من نسبة سلبية قدرها (22%) لسنة 2015 إلى 26.7% ثم 17.2% لسنتي 2017 و2018 على التوالي، ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في توسع الاقتصاد الليبي في إنتاج النفط لسنة 2018 بما يقارب ثلاثة أضعاف عن السنة السابقة نتيجة إعفاء البلد من اتفاق أوبك لخفض الإنتاج (مصرف ليبيا المركزي، 2019)؛ فضلا عن مساهمة المغرب أيضا، حيث يعتمد 40% من السكان على الزراعة، ليعرف الإنتاج الزراعي انتعاشا قويا لسنة 2018 بعد موسم جفاف في العام السابق، بالإضافة إلى تسارع الأنشطة في قطاعات الخدمات والصناعة والتعدين (المندوبية السامية للتخطيط، 2019)، وشهدت تونس أيضاً تعافياً تدريجياً في قطاعي الزراعة والصناعة دعمه تحسن أنشطة التجارة و انتعاش السياحة (بالتوافق مع تحسن النمو في أوروبا) (المعهد التونسي للإحصاء، 2019)، وبالمقابل تباطأ النمو في الجزائر في عام 2017 نتيجة خفض الإنفاق، ولا سيما في القطاع العام، وركود قطاع المحروقات وكذا الأنشطة غير النفطية (الديوان الوطني للإحصائيات، 2019).

3.2.2 مؤشر الموازنة العامة لدول المغرب العربي: شهدت متوسط فترة (2015-2019) تحسناً في الوضع الكلي للموازنة العامة لدول المغرب العربي على ضوء ارتفاع أسعار النفط العالمية، وكذا جهود الإصلاح الضريبي والمالي وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية التي قام بها عدد من دول المغرب العربي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الشكل 2: منحني بياني اوضاع الموازنة العامة بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي، للفترة (2015-2019)



الموقع: <https://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/build/pdf.worker.js>، تاريخ التحميل: 2019/10/03

يبين الشكل اعلاه وضع المالية العامة في بلدان المغرب، حيث تراجعت نسبة عجز الموازنة لدول المغرب العربي بالناتج المحلي الإجمالي لتسجل في المتوسط 09.82% في سنة 2019، مقابل عجز بلغ نسبته في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي 12.72% في سنة 2018. وهذا راجع لمواصلة هذه الدول بذل جهود كبيرة لتصحيح العجز في المالية العامة لسنة 2019، من خلال إصلاح نظم إعانات الدعم وجهود تعبئة الإيرادات: ففي الجزائر أدت التخفيضات الكبيرة في الإنفاق إلى تخفيض النفقات الحكومية بمقدار 2.5% لسنة 2019 مقارنة بنسبة 9.2% لسنة 2018، بينما انخفضت الإيرادات من 30.8% لسنة 2019 مقارنة بنسبة 32.1% لسنة 2018، وقد أدت الجهود المالية التي بذلت لضبط المالية العامة إلى تضيق العجز بشكل كبير ليبلغ 2.5% لسنة 2019 من نسبة 9.2% لسنة 2018 (وزارة المالية، 2018)؛ وتواصلت في المغرب وتونس جهود ضبط المالية العامة لسنة 2019 بما في ذلك إزالة بعض الإعفاءات أو خفضها وإصلاح نظم الضريبة على الدخل وأرباح الشركات، ليتم تراجع العجز الميزاني للمغرب وتونس بنسبتي 03% و 1.5% لسنة 2019 على التوالي من نسبتي 3.6% و 1.9% لسنة 2018 على التوالي، أما ليبيا فإن النفقات الحكومية قد تراجعت بمقدار 79.1% لسنة 2019 من نسبة 83.3% لسنة 2018، والذي أدى إلى تخفيض في عجز المالية العامة في البلد بنسبة 31.9% لسنة 2019 من نسبة 36.6% لسنة 2018.

وتعتمد	دول	المغرب
العربي في مائتي عجز الموازنة العامة، علمصادر متباينة لتمويل العجز		
المالي، حيث يتجه بعضها نحو مصادر التمويل	المحلية من خلال أدوات الدين في شكل سندات	
وصكوك أو ذوات خزينة، وبدرجة أقل من خلال	القروض والسلف المقدمة من البنوك المركزية،	
بينما يعتمد عدد آخر من هذه الدول بصورة كبيرة على مصادر التمويل الخارجي (الأمم المتحدة، 2000-2018).		

ان هذا النمط من تمويل عجز الموازنة يؤثر علماً بالاقتصاد وتتباين تداعياتها على تيرة الاستقرار والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي، مما يستدعي ضرورة إيجاد حلول والتي تتمثل أساساً في زيادة جذب وتنمية الاستثمارين البيني والأجنبي لهذه الدول.

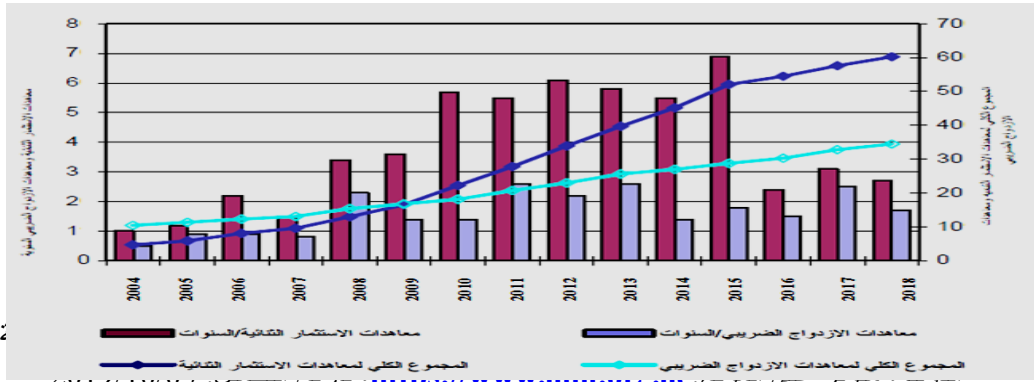
3. الدوافع القانونية والاقتصادية لإقامة تنسيق ضريبي لجذب الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي

من خلال ما سبق، ونظراً لضعف المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي، لا سيما المتعلقة منها بالمناخ الاستثماري، وفي إطار ضرورة تحسين هذه المؤشرات وكذا الاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي لهذه الدول، فإن إقامة تنسيق ضريبي لهذه الدول سيكون سبباً في جذب وتنمية الاستثمارات لدول المغرب العربي، باعتبار توفر هذا التنسيق على دوافع قانونية واقتصادية قوية يركز عليها، حتى يكتسب فعالية اقتصادية قد تجعله أداة رئيسية في خدمة التكامل الاقتصادي، لا سيما أن تجسيد دوافع التنسيق الضريبي قد ينتج عنه الحد من

المنافسة الضريبية والتي تُكبد المتعاملين الاقتصاديين في المنطقة تكاليفاً لا طاقة لهم بها تنعكس سلباً على المناخ الاستثماري لدول منطقة المغرب العربي.

1.3 الدوافع القانونية لإقامة تنسيق ضريبي في دول المغرب العربي: في هذا الإطار، تتمثل الأسباب الرئيسية التي تدعو بلدان منطقة المغرب العربي للبدء في التفكير لإقامة تنسيق ضريبي ضرورة تطبيق وتنفيذ الأحكام التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية، لاسيما الاتفاقيات المبرمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذا معاهدات الحد من الازدواج الضريبي لحماية الاستثمار الأجنبي، حيث شهدت العقود الأخيرة زيادة في عدد معاهدات الاستثمار المبرمة للبلدان النامية، ومن بينها دول المغرب العربي، أين شهدت بداية الألفية زيادة واضحة في عدد معاهدات الاستثمار المبرمة لهذه الدول، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 3: عدد اتفاقيات الاستثمار ومعاهدات الازدواج الضريبي المبرمة في دول المغرب العربي للفترة 2018-2004



من خلال الشكل (5) أعلاه، نلاحظ العدد المتزايد لمعاهدات الاستثمار للفترة (2018-2004)، أين بلغ عدد معاهدات الاستثمار المبرمة بين بلدان المغرب العربي في سنة 2004 حوالي 04 اتفاقات لتشجيع الاستثمار و 11 معاهدة للحد من الازدواج الضريبي، ليصل في نهاية سنة 2018 الى حوالي 59 اتفاقية مبرمة و 34 معاهدة على التوالي، أي بنسبة زيادة قدرها 13.75% و 2.09% على التوالي، هذا الاتجاه نحو ازدياد عدد معاهدات الاستثمار والحد من الازدواج الضريبي فيما بين دول المغرب، يقابله اتجاه عام نحو تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول، باعتبار أن أهمية هذه الاتفاقيات والمعاهدات تكمن في تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في دول المغرب المتعاقدة للاستفادة من مزايا وأحكام هذه الاتفاقيات (صندوق النقد العربي، 2018)، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 4: عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي، والرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار المبرمة للدول حسب المناطق للفترة 2018-2017

الوحدة: مليار دولار.

المجموعات الجغرافية حسب الترتيب	عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة داخل البلد	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من الإجمالي العالمي	الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمها البلد
---------------------------------	--	--	---

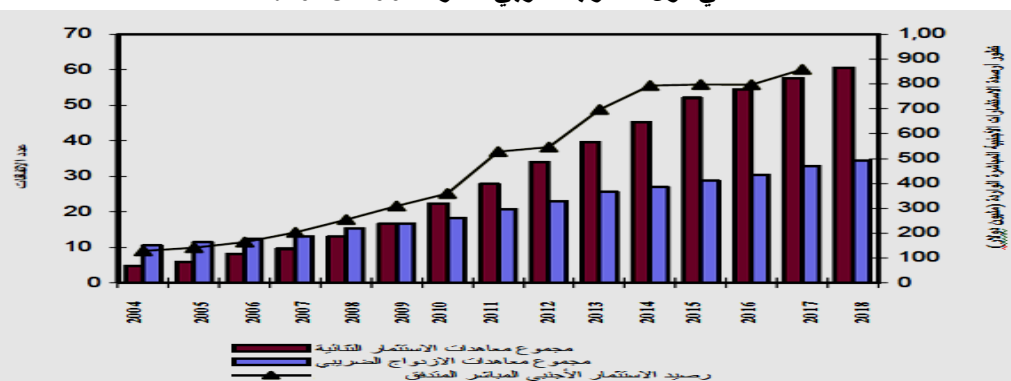
2017		2018		2017		2018		2017		2018		التنارلي لقيمة الرصيد
الترتيب ب	القيمة	الترتيب ب	القيمة	الترتيب ب	القيمة	الترتيب ب	القيمة	الترتيب ب	القيمة	الترتيب	القيمة	
38	44,8	38	45,3	29	10,3	29	9,7	25	21,2	25	21,6	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
46	33.2	46	37.8	64	1,2	65	1,9	77	2,3	77	2,4	بلدان المغرب العربي
54	32,6	54	32,9	55	5,1	55	4,9	55	9,9	55	10,2	المتوسط العالمي

المصدر: استنادا إلى تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017-2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متوفر على الموقع: <http://dhaman.net/ar/research->

2019/10/05، تاريخ التحميل: studies/investment-climate-report-latest/

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ان متوسط قيمة المؤشر للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمت داخل مجموعة منطقة المغرب العربي بلغت 37.8 اتفاقية لسنة 2018 مقارنة بـ 33.2 اتفاقية لسنة 2017، كما حصلت مجموعة دول المغرب العربي على متوسط ترتيب 55 من أصل 109 دولة من عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة فيها، فضلا عن ارتفاع رصيد الاستثمار الاجنبي الوارد في منطقة المغرب العربي لسنة 2018 بمقدار 1.9 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار لسنة 2017 اي بمقدار زيادة يقدر بنسبة 0.58%، مما يدل على اهمية عدد اتفاقيات الاستثمار المبرمة وعلاقتها بزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يُظهره جليا الشكل التالي:

الشكل 4: اجمالي رصيد الاستثمار المتدفق، ومجموع معاهدي الاستثمار والازدواج الضريبي في دول المغرب العربي للفترة 2004-2018.



-ANIMA, Investissement Direct Etranger vers les pays MED en 2018 face à la crise, etude n° 3, 2019, p16:

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه، أن فترة (2004_2018) عرفت أكبر عدد من معاهدي الاستثمار والازدواج الضريبي المبرمتين في بلدان المغرب العربي (63 معاهدة في المتوسط على طول الفترة)، وهي فترة شهدت أكبر تدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة لهذه البلدان بمتوسط سنوي قدره 350 مليون دولار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2018)

2.3 الدوافع الاقتصادية لإقامة تنسيق ضريبي في دول المغرب العربي: تظهر الدوافع الاقتصادية للتنسيق الضريبي في دول المغرب العربي على نطاق تحفيز حركة المبادلات البينية لدول

المنطقة وذلك من خلال محاولات تقادي معوقات المنافسة الضريبية الناجمة عن الاختلافات الحاصلة في الاقطاعات الضريبية لهذه الدول.

1.2.3 موقع التجارة المغربية لهذه الدول بالنسبة للتجارة العالمية: تعتبر تنمية المبادلات التجارية البينية في المنطقة المغربية إحدى الدوافع الرئيسية لإقامة تنسيق ضريبي، وقبل تحليل أثر التنسيق الضريبي في ترقية المبادلات لدول المغرب العربي، سنقوم مبدئياً بدراسة موقع التجارة الخارجية لهذه الدول بالنسبة للتجارة العالمية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 5: حصة دول المغرب العربي من مجموع التجارة العالمية للفترة (2012-2016)

السنوات	2013	2014	2015	2016
القيمة الاجمالية للتجارة العالمية	18 730 588	18 850 685	16 581 126	15 997 206
القيمة الإجمالية للتجارة في المنطقة المغربية	2 172 152	2 063 038	1 700 095	1 516 292
حصة بلدان المغرب العربي من التجارة العالمية(%)	5,8	5,5	5,1	4,7

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للبلدان المغربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، الموقع:

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/summary_of_external_trade_statistics_20191010.pdf
تاريخ التحميل: 2019/10/10

نلاحظ من الجدول أعلاه، ان القيمة الاجمالية للتجارة العالمية واصلت في سنة 2016 انخفاضها للعام الثاني على التوالي لكن بوتيرة أقل بكثير من سنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014، حيث بلغت قيمة التجارة العالمية حوالي 1.5 مليار دولار في سنة 2016 بانخفاض مقداره 3.5% عن سنة 2015، ويأتي سبب هذا التراجع المستمر لاستمرار هبوط أسعار النفط العالمية في سنة 2016، وما صاحبهم من انخفاض أسعار معظم السلع الأساسية،

يضاف لذلك تباطؤ معدل انتمو الناتج القومي العالمي الذي نما بمعدل منخفض بلغ 2.3% في سنة 2016، فضلا عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم التي أثرت بشكل رئيسي على انخفاض القيمة الإجمالية للتجارة العالمية وليس في حجم معاملاتاتها (الأمم المتحدة، 2018)، كما انخفضت أيضا القيمة الإجمالية للتجارة لدول منطقة المغرب العربي الموازية مع انخفاض قيمة التجارة العالمية، حيث بلغت حصتها في سنة 2016 بحوالي 1.5 مليار دولار بانخفاض مقداره 10.81% مقارنة بسنة 2015، نتيجة لاستمرار انخفاض أسعار النفط، هذا الأخير الذي يشكل للمورد الرئيسي للإيرادات من الصادرات لمعظم دول منطقة المغرب العربي، وهذا ما انعكس سلبا على نسبة مساهمة القيمة الإجمالية للتجارة في منطقة المغرب العربي بالنسبة لقيمة التجارة العالمية، حيث قدرت هذه النسبة سنة 2016 بـ 4.7% بعدما كانت تقدر بـ 7.84% في سنة 2015.

2.2.3 تنمية المبادلات التجارية: إن ضعف حجم التجارة المغربية بالنسبة لحجم التجارة العالمية انعكس سلبا على نسبة التبادل التجاري بين دول المغرب العربي من إجمالي التجارة الخارجية لفترة (2012_2016)، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 6: حصة التجارة البينية من إجمالي قيمة التجارة لدول المغرب العربي للفترة 2012-

2016، الوحدة: مليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الواردات البينية	74 829	78 148	83 189	81 004	92 037,3
مجموع الواردات	643 242	642 567	697 956	662 792	676 256,2
النسبة المئوية%	11,6	12,2	11,9	12,2	13,6
مجموع الصادرات البينية	60 795	73 084	71 477	92 284	85 826,3
مجموع الصادرات	442 779	447 093	433 705	341 413	314 137,7
النسبة المئوية%	13,7	16,3	16,5	27,0	27,3
مجموع التجارة البينية ¹	135 624	151 232	154 667	173 288	177 863,6
مجموع التجارة الخارجية ²	1 086 021	1 089 661	1 131 661	1 004 204	990 393,9
النسبة المئوية% 1/2	12,5	13,9	13,7	17,3	18,0

المصدر: استنادا إلى: احصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، (UNCTAD) لسنة 2016، الموقع: <http://unctadstat.unctad.org>، تاريخ التحميل: 2019/10/17.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، ان بالرغم من ارتفاع نسبة المبادلات التجارية من 12.5% لسنة 2012 الى 18% لسنة 2016، إلا ان اداء دولالمغرب العربي في التكامل التجاري البيني الاقليمي يبقى ضعيفا جدا(الامم المتحدة، 2019)، حيث انعكس هذا الامر على مدبضعفالتبادالبيني لدول المنطقة المغربية بالمقارنة مع عدد من التكتلات الإقليمية الأخرى، اين بلغت نسبة دول المغرب العربي حوالي 12% في المتوسط لعامي 2016 و2017، في حين بلغت كل من دول منطقة: الاتحاد الأوروبي، آسيان، ميركوسو حوالي 55%، 25%، 18% في المتوسط لعامي 2016، 2017 على التوالي(صندوق النقد العربي، 2018).

4. **متطلبات إقامة التنسيق الضريبي في دول منطقة المغرب العربي:** ان اقامة تنسيق ضريبي بين دول المغرب العربي، يتطلب مبدئيا اقامة سوق اقليمية مشتركة بين دول الأعضاء، ونظرًا لتنوعها كالأسواق الوطنية لدول هذه الأخيرة وتباين وتيرة التقدم في عمليات الإصلاح الضريبي في كل دولة، فقد كان من الضروري اعتماد التدرج في تنفيذ المشروع لتحقيق الموائمة بين متطلبات التنفيذ في جميع الدول المغربية، لذا فقد تم الاتفاق على أربعة مراحل للتنفيذ فضلا عن المرحلة التأسيسية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 7: البرنامج الزمني لإنشاء سوق إقليمية مشتركة بالدول المغربية (2010-2040).

المرحلة	الهدف	الموعد المحدد للبدء والانهاء*
المرحلة التأسيسية بالتعاون مع كل من البنك الدولي والصندوق العربي لإثراء الاقتصاد الاجتماعي	دراسة الجدوى والتنظيمية والاقتصادية لتعزيز وتوسعة البنية التجارية للسوق الإقليمية المشتركة، وتأسيس وتطوير الأطر المؤسسية والتشريعية للسوق الإقليمية المشتركة ومستنداتها وكما السوق الإقليمية المشتركة.	(2010-2018)

مطلباً إقامة التنسيق الضريبي كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي -دراسة حالة دول المغرب العربي-

المرحلة الانتقالية الأولى	تصميم السوق الإقليمية المشتركة انتقالي، مع التركيز على تحديد وتوسيع صال التجارية.	-2019) (2024
المرحلة الانتقالية الثانية	توسيع فعالية السوق الإقليمية المشتركة كآلية الانتقال التركيز على ربط النظام المواسلات بتنسيق الأنظمة العاملة في السوق، واستحداث المنافسة على مستوى الجملة.	-2025) (2031
المرحلة الانتقالية الثالثة	التحرك نحو التصميم النهائي للسوق الإقليمية المشتركة ، مع التركيز على المنافسة الكاملة لقطاع الجملة المدعومة من أسواق مالية متعددة.	-2032) (2036
المرحلة الانتقالية الرابعة	تحقيق السوق الإقليمية المشتركة المتكامل، مع التركيز على شبكة مبادلات تعريفي ذات اتصال وتزامن كاملين بين دول الأعضاء.	-2037) (2040

المصدر: استناداً إلى: التطورات الاقتصادية العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، للسنوات: 2012، 2009، 2006، 2005، الأمم المتحدة، نيويورك. الموقع: 2019/02/02

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications.pdf>

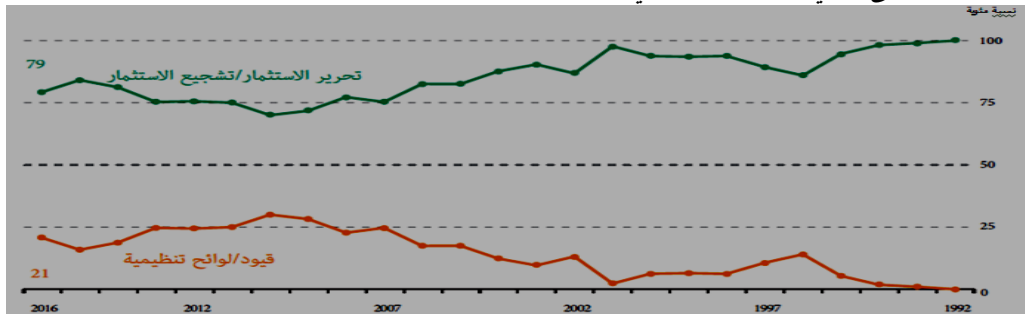
(*) يعتمد توفير المالحات لصياتر اسة الجود بالتنظيم في الاقتصاد لتعزير وتوسعة البنية التجارية للسوق الإقليمية المشتركة.
- قد تتداخل المالحات المذكورة أعلاه أثناء التنفيذ نظر الاختلاف مستوى تطور السوق الوطنية منذو لة إلى الأخرى.
- جدول مبدئي للتحديث بشكل دوري.

وينبغي لإقامة سوق مشتركة بين دول اعضاء المنطقة المغاربية لا بد من ضرورة تجسيد اجراءين اثنين:

*الأول: تحديث الاتفاقيات المتضمنة حماية الاستثمارات البينية او الاجنبية للدول الأعضاء؛
*الثاني: إنشاء اتحاد جمركي، كونه يعتبر أعلى درجة من منطقة التبادل الحر، حيث من خصائصه الالتزام بسياسة تجارية متماثلة وإنشاء تعريف جمركية موحدة اتجاه الدول الأخرى.

1.4 تحديث الاتفاقيات المتعلقة بضمان واستقطاب الاستثمار الاجنبي لدول المغرب العربي: تجدر الإشارة الى ان الدول النامية بما فيها دول المغرب العربي لا تزال حريصة على جذب الاستثمار، ولكن الاجراءات التنظيمية والتقييدية التي تحُد من ذلك تتزايد، باعتبار ان بيانات الاونكتاد تدل على ان 58 بلدا اعتمد في سنة 2016 ما لا يقل عن 124 اجراء من الاجراءات الاقتصادية التي تُؤثر على الاستثمار الأجنبي، لكن الاجراءات المتعلقة بتحرير وتشجيع الاستثمار كانت في حدود 84 اجراء فقط، في حين 22 اجراء عبارة عن تدابير تنظيمية وتقييدية للاستثمار الاجنبي. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 5: منحى بياني يبين التغيرات في سياسات الاستثمار الوطنية للدول النامية للفترة 1992-2016



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (الاونكتاد)، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017، ص:

25. الموقع: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_ar.pdf تاريخ التحميل: 2019/02/22.

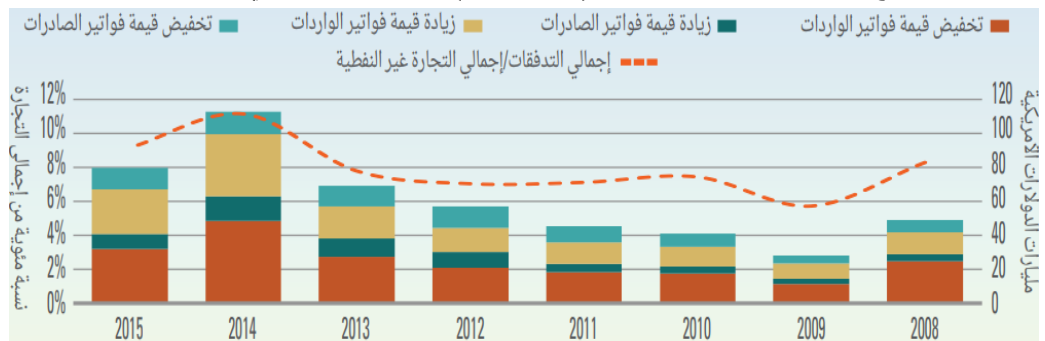
حسب بيانات الشكلا علاه، بلغت نسبة تدابير تحرير وتشجيع الاستثمار الاجنبي للدول النامية حوالي 79% لسنة 2016، اي ادنى بكثير مما كانت عليه في فترة التسعينات من القرن الماضي حيث بلغت حوالي 94% لسنة 1992، وعليه فان اتفاقيات ضمان، حماية، واستقطاب الاستثمارات سواء الاجنبية والبينية بين دول الاعضاء لا بد ان تتضمن ما يلي:

-تبيان كفيات استفادة الاستثمارات البينية أوالأجنبية لدول الأعضاء على معاملة عادلة ومتساوية في المجالات غير المحظورة أو غير الممنوحة حصريا لمواطني الدولة المضيفة، وأيضا معاملة وطنية بالنسبة للحصول على رخص الأراضي وتقديم الخدمات الضرورية لسيرها الحسن؛

-الحق في تحويل الأرباح باعتبارها إحدى الضمانات المالية للاستثمار، و الترخيص كذلك حرية تحويل رأس المال والأرباح من العملة القابلة للتحويل حسب معدلات الصرف الرسمية المعمول بها في تاريخ التحويل.

2.4 إقامة اتحاد جمركي لدول المغرب العربي: ان وجود الطابع القانوني المتمثل في اتفاقيات الاستثمار لاسيما اتفاقيات الحد من الازدواج الضريبي لدول منطقة المغرب العربي، سيؤدي بالضرورة الى إقامة تنسيق ضريبي، هذا الاخير التي تظهر اهميته و فوائده إلا عند إقامة اتحاد جمركي للدول الأعضاء، حيث تظهر أهمية الاتحاد الجمركي لإقامة تنسيق ضريبي في اطار تسهيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء، و التدفقات المالية غير المشروعة وحجمها، والذانيشكلا ن تحديات كبرى للدول المغاربة بسبب الطرق المتغيرة لهذه التدفقات التي تتطور باستمرار واستخدام التكنولوجيا لتجاوز إمكانية كشف هذه الطرق نظراً للطابع السري لها، حيث لا يمكن تحديد الأنشطة المرتبطة بها تحديداً فعالاً ودقيقاً والتي تتجسد في استخدام التلاعب بالفواتير بطرق متعددة، وذلك بإصدار المؤسسات أحياناً فواتير الواردات بقيمة أقل للحد من الرسوم الجمركية، في حين تزيد قيمة فواتير الصادرات للاستفادة من حوافز التصدير، تتجم عنه اعطاء إحصاءات التجارة غير صحيحة، تقديراً للتدفقات المالية غير المشروعة، وتبين أن التلاعب المتعمد بقيمة الفواتير عنصر رئيسي في تسرب للإيرادات المحلية مما يلحق ضرراً على اقتصاديات دول المغرب، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 6: مجموع التلاعب بالفواتير التجارية (غير النفطية) لدول المغرب العربي للفترة 2008-2015



المصدر: استنادا إلى: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، البوابة الإحصائية للفترة (2008-2015)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الموقع: www.escwa.un.org، تاريخ التحميل: 2019/10/06.

يبين الشكل (6) بوضوح أن تخفيض قيمة فواتير الواردات هو الشكل الرئيسي للتلاعب بالفواتير في المنطقة المغاربية، حيث في الفترة بين سنتي 2008 و2015 وبسبب التلاعب بالفواتير التجارية، خسرت الاقتصاديات المغاربية في الإيرادات العامة نحو نصف تريليون دولار (482.7 مليار دولار)، أي ما يعادل خمس الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة 60.3 مليار دولار في عام 2016، كما بلغ متوسط التلاعب بالفواتير التجارية نسبة 08% من مجموع التجارة غير النفطية مع العالم (United Nations، 2016).

ونظرا لكون البيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية لا تزال مواتية لممارسات التلاعب بالفواتير والتدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة المغاربية. ويمكن اتخاذ خطوات عديدة للتخفيف من التدفقات المالية غير المشروعة وتداعياتها، من قبيل وضع سياسات حكومية خاصة بذلك، وإنشاء هيئات وطنية تدعمها وحدات متعددة الوكالات وهيئات إقليمية يقودها اتحاد المغرب العربي لرصد هذه التدفقات وكبحهما من خلال مضاعفة جهود الإنفاذ وتعزيز الشفافية المالية والتصدي للتهرب من دفع الضرائب ومنع الجرائم المالية، ومراجعة الاتفاقات التجارية الإقليمية لتسهيل التجارة البينية بإنشاء اتحاد جمركي مغاربي من خلال الاجراءات التالية:

- إقامة سياسة مشتركة في مجال التجارة الخارجية اتجاه البلدان الأخرى من خلال التأسيس لأنظمة موحدة في مجال الاستيراد والتصدير؛

- تنسيق السياسات الوطنية في مجال التشريع والإجراءات التعريفية؛

- إعداد تعريف جمركية مشتركة اتجاه الخارج، بتحديد منهجية إنجاز وإعادة توزيع الموارد المشتركة التي تنتجها هذه التعريفية؛

- إبرام اتفاقية تجارية وتعريفية بين دول الاعضاء بصفتها إطار قانوني مؤقت؛

- الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية، والتزام الدول الأعضاء في الاتحاد على عدم وضع أو إقامة حواجز جديدة ذات أثر مماثل؛

- الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل لصالح السلع المتبادلة ذات المصدر المحلي.

- ضمان شروط منافسة شريفة بين منتجي دول الاعضاء من خلال تأسيس قواعد واضحة في هذا المجال في ظل الاحترام لشفافية كاملة؛

- تطبيق معاملة وطنية لمجمل المتعاملين الاقتصاديين لكل دولة سواء العضوية منها أو غير العضوية على حد سواء؛

- الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات السابقة للدول الأعضاء في إطار المعاهدات الدولية السارية، وما تنص عليه الاتفاقية الحالية لإبرام مختلف الاتفاقيات والمعاهدات في المستقبل؛

- الأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي يمكن أن يحدثها الاتحاد الجمركي، ووضع آليات المقاصة، وتحديد الموارد الضرورية لتحقيق هذا الهدف؛
- إنشاء جهاز تنفيذي مكلف بإعداد الدراسات الضرورية، متابعة التطبيق الحسن للإجراءات، وتقريب وجهات النظر في حالات المنازعات خلال تنفيذ هذه الاتفاقية.
5.الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث دراسة متطلبات إقامة تنسيق ضريبي على مستوى دول منطقة المغرب العربي، ودور مساهمة هذه المتطلبات في جذب وتنمية الاستثمار لدول المغرب العربي، وهذا من أجل إعطاء دفع قوي للتكامل الاقتصادي المغربي، وتجنبيه المعوقات الضريبية التي قد تجعل من تكتل هذه الدول فشلا في إنشاء القيم المضافة المنتظرة منها. وقد تبين أنه توجد دوافع مواتية لإقامة تنسيق ضريبي في دول منطقة المغرب العربي، حيث توجد دوافع قانونية التي من الممكن أن يبنى عليها مثل هذا التنسيق إستراتيجيته في جذب وتنمية الاستثمار للدول المغربية سواءا متعلق بالاتفاقيات القانونية لجذب الاستثمار او معاهدات الحد من الازدواج الضريبي، الى جانب الدوافع الاقتصادية من وراء عملية التنسيق المتمثلة أساسا في تفعيل المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي من خلال الحد من الاختلافات الضريبية في الهياكل الضريبية بين هذه الدول؛

أما عن متطلبات إقامة تنسيق ضريبي في دول منطقة المغرب العربي، فيتضح أن أفضل أسلوب لتطبيقه هو إقامة سوق مشتركة اقليمية بين الدول المغربية، بتحديث اتفاقيات الاستثمار، فضلا عن إقامة اتحاد جمركي بين هذه الدول.

النتائج: بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع في محاوره الثلاثة توصلنا إلى النتائج التالية:
-تمثل المؤشرات الاقتصادية المنخفضة لدول منطقة المغرب العربي من العوامل المثبطة لحركية تكامل هذه الدول، فانخفاض رصيد تدفق الاستثمار الأجنبي وتدني رتبة كل من مؤشرات ضمان جاذبية المستثمرين، التسديد الضريبي، وحماية المستثمرين لدول المغرب العربي بالمقارنة مع التكتلات الإقليمية الأخرى، فضلا عن تدني مستوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لهذه الدول، وكذا العجز المستمر لموازنة الدول الأعضاء، كل هذا من شأنه ان يعمل على شل تدفقات الاستثمارات من وإلى منطقة التكامل الإقليمي لهذه الدول؛
يُعتبر تفعيل دوافع التنسيق الضريبي الأسلوب المرحلي الأكثر ملائمة لدول المغرب العربي، نظرا للعلاقة الطردية بين زيادة الدوافع القانونية والمتمثلة في زيادة عدد اتفاقيات الاستثمار وزيادة تدفق الاستثمارات البيئية والأجنبية لدول الأعضاء، فضلا عن الدوافع الاقتصادية والمتمثلة اساسا في تنمية المبادلات التجارية بين دول منطقة المغرب العربي، وذلك بالحد من الاختلاف الضريبي للهياكل الضريبية لهذه الدول في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي؛

-يعتبر إقامة سوق اقليمية مشتركة بين دول منطقة المغرب العربي قاعدة لا بد منها لتأمين نجاح التنسيق الضريبي لهذه الدول، ولا يتأتى ذلك إلا بعد تحديث اتفاقيات الاستثمار للدول الاعضاء بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة في اطار استقطاب وتنمية الاستثمار، فضلا عن إقامة اتحاد جمركي بينها.

الاقتراحات: بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها سابقاً، فإننا نضع بعض الاقتراحات التي تعمل على تحديد إقامة أسس تنسيق ضريبي لجذب وتنمية الاستثمار لدول منطقة المغرب العربي في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفق ما يلي:

- العمل على صياغة اتفاقية للتكامل الاقتصادي الإقليمي لدول المغرب العربي، متمثلة في تجسيد دوافع التنسيق الضريبي لجذب الاستثمارات الأجنبية، وكذا تسهيل انتقال الاستثمارات البينية لهذه الدول؛

- استكمال الإصلاحات الضريبية، حيث إن التشريعات الضريبية غير المتلائمة مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة تعيق جذب وتنمية المشاريع الاستثمارية وتقديم التسهيلات لها؛

- تنسيق السياسات المشتركة بين دول المغرب العربي فيما يخص التجارة والاستثمار؛

- استكمال تحرير التجارة البينية وتعميق التكامل الاقتصادي لدول المغرب بتحرير التجارة في الخدمات؛

- ضرورة العمل على تجسيد بنود اتفاقية الاتحاد الجمركي لدول منطقة المغرب العربي؛

- في حال التوصل إلى اتفاق فيما يخص التنسيق الضريبي بين دول الأعضاء في منطقة المغرب العربي، لا بد من إعداد قانون ضريبي إقليمي موحد يتعلّق بالإجراءات الضريبية التي ستطبق في المنطقة المغاربية.

6. قائمة المراجع :

الأمم المتحدة. (2017). دول المغرب العربي، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، 2016. نيويورك: الأمم المتحدة.

Faria, A. (1994). *Tax Coordination and Harmonisation in tax policy hand book*. New York: International Monetary Fund.

unctad. (2017). *World Investment, Annex table B.1 Report*, 2017. Récupéré sur site web:

https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_ar.pdf, consulté le: 10/10/2019.

United Nations (2016). *Scientific and Cultural Organization) UNESCO (Institute for Statistics and the Global Education Monitoring, Report, 2016*

الاسترداد من

https://www.eda.admin.ch/dam/deza/en/documents/aktuell/news/20160923-weltbildungsbericht_EN.pdf

أحمد يوسف البطريق. (1998). السياسات المالية الدولية في المالية العامة الأولى، صفحة 233. أسامة المجدوب. (2001). العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية. مصر: الدار المصرية اللبنانية.

الأمم المتحدة. (2000-2018). *التطورات الاقتصادية للدول العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المطبوعات، بيانات وإحصاءات، التقارير السنوية (2000-2018)*. تم الاسترداد من

<https://www.unescwa.org/ar/publications/publications-list>

الأمم المتحدة. (2017). *تقرير الاستثمار العالمي 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (الاونكتاد)*. تم الاسترداد من

https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2017_overview_ar.pdf

الأمم المتحدة. (2018). *ملخص إحصاءات التجارة الخارجية للبلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا*. تم الاسترداد من

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/summary_of_external_trade_statistics//10/10/2019

الامم المتحدة. (2019). التجارة البينية في البلدان المغاربية، الجزء الثالث. تم الاسترداد من

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/summary_of_external_trade_statistics//10/01/2019

البنك الدولي. (2016). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2016. واشنطن: البنك الدولي. الديوان الوطني للإحصائيات. (2019). الحسابات الوطنية الثلاثية، الثلث الأول 2019. تم الاسترداد من <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Cptna1t16-2.pdf>

المعهد التونسي للإحصاء. (2019). الحسابات القومية: الحسابات القومية الثلاثية؛ النمو الاقتصادي. تم الاسترداد من <http://www.ins.tn/en/themes/compte-de-la-natio> 2019/10/14//

المنشورية السامية للتخطيط. (2019). الحسابات الوطنية المغربية. تم الاسترداد من http://www.hcp.ma/Comptes-nationaux_r126.html //10/10/2019 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2018). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018-2017. تم الاسترداد من <http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest>

جمال الدين التجاني، و عادل عبد الله زروق. (2007). التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية، تجربة الدول العربية. الندوة السنوية المشتركة حول إصلاحات مالية الحكومة في الدول العربية. ابو ظبي.

صديق محمد رمضان. (2002). نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 05، صفحة 15.

صندوق النقد العربي. (2018). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018-2017، التطورات الاقتصادية الدولية. تم الاسترداد من <https://www.amf.org.ae/ar/content/0> -2018

علي عزوز. (2014). آليات و متطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي "الواقع و التحديات". دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، 233. الجزائر: جامعة الشلف.

فريد النجار. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة. مصرف ليبيا المركزي. (2019). النشرة الاقتصادية، الربع الأول 2019. تم الاسترداد من Economic-BulletinQ12017.pdf/03/2019/https://cbl.gov.ly/en/wp-

./content/uploads/sites وزارة المالية. (2018). قانون المالية لسنة 2018. تم الاسترداد من <http://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2017/F2018002.pdf>